عليه، ثم إني حين قلت هذا لا أرى أن أبقي على المألوف المتعارف عليه، فقد أشرت غير مرة في هذا «البحث» وفي غيره إلى أننا بعيدون كل البعد عن العلم النحوي الذي نبتغيه في ضوء علم اللغة المعاصر.

ثم انتقل المخزومي بعد هذه «النقول» إلى القول أني بنيت «بحثي» على نكران المذهب الكوفي معتمداً على أبي البركات الأنباري الذي أشار إلى ضروب من التعليل والتأويل لا تتصل بالعلم اللغوي..... ثم قال:

قال هذا مخدوعاً بما في «الانصاف» وما درى أن ما في «الانصاف» إنما هو من صنع أبي البركات نفسه.....

أقول: ومن أين للمخزومي هذا، وكيف جاز أن يتهم أبا البركات بالوضع والكذب، ولو كان شيء من هذا، ألم يكن من المعقول أن ينبري لأبي البركات أهل العلم من الكوفيين وغيرهم في عصره وبعد عصره؟ ولم ينفرد أبو البركات بذكر مسائل الخلاف فقد ذكرها غيره من النحويين القدامى.

لم يكن شيء من هذا، وهذا الذي أثبته الصديق المخزومي ثمرة لحماسة عارمة دفعته أن يتجاوز الحدود ويدعي في آخر الزمان هذه الدعوى، فيلصق هذه التهمة بأحد المتقدمين ولم يشر إلى شيء ضئيل من هذا أحد من السابقين واللاحقين.

وإذا كان «الانصاف» مما لفّقه الأنباري ووضعه وكذب فيه، فكيف نقول في هذه المسائل الخلافية التي أشار إليها طائفة ممن جاء بعد الأنباري وآخرهم السيوطي، فقد أشار في «الهمع» إلى شيء كثير من ذلك في مسائل عدة وفي مواضع شتّى من الكتاب؟

وقد تجاوز اتهامه الأنباري وعاد فوصف أبا حاتم، وهو من المتقدمين، «بأنه رأس المتعصبين على الكوفيين».